قاعدة المحتاجين: عصفور في اليد، ولا عشرة على الشجرة

الغذاء مقابل العمل..عودة للرق والعبودية أم مشاركة في العملية التنموية؟

كتب: فايز أبو عون

منذ أن أقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قبل أكثر من عامين، على سحب كل ما يتعلق به من أوراق شخصية وثبوتية، تؤهله لاجتياز معبر بيت حانون «ايرز»، والتي هي عبارة عن «البطاقة الممغنطة، وتصريح العمل»، ومنعه من التوجه لمكان عمله داخل الخط الأخضر،لم يجد العامل عمر شكري ٥١ عاماً، من مخيم جباليا، مفراً من القبول بالعمل في أي فرصة عمل تتاح له مهما كان نوعها، حتى يتسنى من خلالها، توفير لقمة العيش له، ولأسرته المكونة من اثني عشر فرداً.

وفي صباح ذات يوم من أيام العام الماضي، وفور إبلاغه من قبل جمعية التنمية الزراعية، (اتحاد لجان الإغاثة الزراعية)، بقرار قبوله للعمل في برنامج الغذاء مقابل العمل، انسل العامل عمر كغيره من العمال الآخرين الذين قُبلوا لهذا العمل، من بين أطفاله لينضم إلى عشرات العمال أمثاله.

حمل فأسه وبدأ باقتلاع الأعشاب، وزراعة فسائل النخيل، ونقل السماد ورشه على الأرض، وري المزروعات، وتقليم الأشجار، كل ذلك مقابل بعض المواد التموينية، من «سكر ودقيق وأرز وزيت زيتون وآخر للقلي»، يتم منحه إياها في نهاية أيام العمل الخمسة المتفق عليها شهرياً، ليعود للعمل من جديد لمدة خمسة أيام أخرى في الشهر الذي يليه، وذلك على مدى ثلاثة شهور.

ويقول عمر: بالرغم من أنني في الكثير من الأحيان، أكون بحاجة ماسة للنقود أكثر من حاجتي للمواد التموينية، وذلك لحصولي من بعض المؤسسات الأخرى، الحكومية منها والأهلية، التي تقوم بتوزيع مثل هذه المواد، إلا أنني أضطر للعمل في هذا البرنامج، لعل وعسى أن أحصل على فرصة عمل أفضل، وذلك من منطلق أن الجالس في البيت لا يمكن للناس أن تعرفه.

«ما برميك على المر، إلا الأمر منه»

وفي معرض رده على سؤال حول إن كان يشعر بحصوله على المواد التموينية بهذه الطريقة، بأنها شكل آخر للعبودية، وعودة لأسلوب الرق الذي كان متبعاً زمن الإقطاعيين، بدأ عمر حديثه بمثل شعبي يقول «إللي أيده في الميه، مش زي إللي أيده في النار»، و« ما برميكَ على المر، إلا الأمر منه».

وأضاف متسائلاً: هل من الممكن لأحد في مثل حالي هذا، أن يرفض أي فرصة عمل يحصل عليها، بشق الأنفس، في ظل انعدام أي فرص عمل أخرى، إنني سأقبل بمثل هذا العمل، حتى وإن كنت أعرف تماماً أن القصد الحقيقي من وراء ذلك هو عودتي إلى نظام الرق البائد.

الهدف هو في المساعدة والصمود

وقال إن من يطرح مثل هذا الموضوع، عليه أن يشمر عن ساعديه، ويوفر لنا فرص عمل، أقل إهانة، وأكثر حفظاً لماء الوجه، وإلا فالصمت أبلغ من الحديث.

وللوقوف عن كثب على ماهية وطبيعة مثل هذا العمل الذي تمارسه بعض المؤسسات الأهلية، كان «للبيدر« اللقاء التالي، مع المهندس مفيد البنا، مدير برنامج الغذاء مقابل العمل، في فرع الإغاثة في محافظة الوسطى، الذي قال إن هذا البرنامج الذي عملت الإغاثة الزراعية على تنفيذه، في جميع أفرعها في قطاع غزة، ولمدة عام ابتداءً من الأول من شهر آب عام ٢٠٠٢، وحتى الحادي والثلاثين من شهر تموز عام ٢٠٠٣، يعتبر من البرامج العامة من حيث الأهداف والغايات.

وذكر أن البرنامج عمل على مساعدة العديد من العائلات الفقيرة، من صغار المزارعين، والفئات الأخرى المهمشة، ومن أسر متضررة وعاطلين عن العمل، مشيراً إلى أنه خدم نحو ألفي أسرة في ١٣ موقعاً من المواقع التي تعمل بها الإغاثة الزراعية.

وأضاف أنه ومن هذا المنطلق ساهمت الإغاثة في هذا البرنامج بتوفير بعض المواد الغذائية الضرورية التي تحتاجها الأسرة بشكل عام، وبطريقة قد تكون مختلفة من حيث الشكل والمضمون عن مؤسسات أخرى شاركت في هذا البرنامج مثل وزارة الشؤون الاجتماعية، وغيرها من المؤسسات الخدماتية الأخرى.

ولفت البنا إلى أن الإغاثة، تميزت بتطبيقها هذا البرنامج، عن غيرها من المؤسسات التي تقدم خدماتها بشكل هبة، أو مساعدات إنسانية لحالات اجتماعية مختلفة ومحددة، وذلك باعتبارها مؤسسة تنموية ذات برنامج تنموي، يساهم في مساعدة المزارعين على العمل في أرضهم مقابل ما يحصلون عليه من مساعدات تموينية.

وقال إن الهدف من وراء ذلك، أولاً: هو تشجيع المزارعين على العمل، وثانياً: هو دعم صمودهم فوق أراضيهم المهددة بالمصادرة والضم للمستوطنات المحاذية، من خلال إشراكهم في حملات التنظيف، أو قطف الزيتون، أو رصف الطرق الزراعية، أو المشاركة في العمل بالحديقة النخلية، أو برنامج التصنيع الغذائي، الذي يشعرون من خلاله أنهم منتجون، وليسوا متسولين ينتظرون الإعانات المجانية كل أول شهر بفارغ الصبر.

وأمام هذه المبررات التي ساقها البنا في هذا الجانب، كان لمدير مركز الديمقراطية وحقوق العاملين محمد دهمان رأي آخر، حيث تساءل في بداية حديثه «للبيدر»، إن كان كل ما يحتاجه المتضررون والعاطلون عن العمل هو الغذاء فقط، متجاهلين بذلك كافة احتياجاتهم الأخرى كباقي البشر، والمتمثلة في الملبس الجديد، والمسكن النظيف، والاحتياجات الأخرى مثل مصاريف المدارس أو الجامعات، أو المواصلات وغيرها الكثير.

وقدم دهمان اقتراحاً يقضي بتوفير مثل هذه المواد التموينية، للمواطنين غير القادرين على العمل، أو العجزة والمسنين، ومن ثم البحث عن برامج أخرى يمكن من خلالها توفير فرص عمل للعناصر الشابة، من أجل العمل على الحد من معدلات البطالة والفقر.

وقال لدينا الآن في المركز، نموذج جديد لتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل، ممول من برنامج مساعدة الشعب النرويجي، عبر وزارة الخارجية النرويجية، يتم من خلاله تقديم دعم مادي لكل عاطل عن العمل يجري توفير فرصة عمل له قيمتها ١٥٠ دولاراً، على أن يمنحه صاحب العمل الذي يعمل لديه هذا العامل ١٥٠ دولار أخرى.

وأضاف أن الهدف من وراء ذلك هو توفير فرص عمل، وإنهاء ظاهرة التسول والكوبونات التي تعود الكثير من العمال انتهاجها دون بذل أي مجهود يذكر، مؤكداً أن المركز سيعمل من منطلق أنه مؤسسة قانونية، على تثبيت حق العمال في تحديد ساعات العمل، وتطبيق قانون العمل على الجميع من أجل حفظ حقوقهم.

ولفت إلى أن المركز رفض العمل في برامج الغذاء مقابل العمل التي عُرضت عليه من الممولين، لأن من يريد أن يتبرع للشعب الفلسطيني يجب أن يتبرع حسب احتياجات هذا الشعب، وليس حسب برامجه هو، وذلك كون الكثير من العمال تفضل الحصول على التبرع المادي، وليس التبرع العيني، لسداد العديد من احتياجاتهم الأسرية.

لا يوجد قانون يبرر القيام بمثل هذا العمل

وبين هذا الرأي وذاك، كان لا بد للمؤسسات الحقوقية أن تدلي بدلوها في هذا الجانب المهم في حياة الشعب الفلسطيني، حيث أوضح المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من خلال الباحث في وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بسام أبو حشيش، أنه لا يوجد قانون يبرر القيام بمثل هذا العمل والذي ينحصر في طبيعته تحت إطار انتهاكات حقوق الإنسان، وامتهان كرامته، واستغلاله.

وقال أبو حشيش إنه من الأفضل للمؤسسات العاملة على تنفيذ برامج الغذاء مقابل العمل، أن تبحث للعاطلين عن العمل عن فرص عمل حسب إمكانات كل عامل وقدراته المهنية، وبأجر عادي يتناسب مع حجم العمل الذي يقوم به، وتحفظ له من خلاله كرامته وحقوقه.

وأكد على أن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومن خلال وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبالتنسيق مع وحدة الحقوق القانونية، على أتم الاستعداد لتلقي أي شكوى من أي شخص حول امتهان كرامته، أو استغلاله من أي جهة كانت رسمية، أو أهلية في هذا الجانب، والعمل على رفع الظلم عنه.

ظاهرة خطيرة

ولم يختلف رأي رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في فلسطين راسم البياري، عن رأي من سبقوه في هذا المجال، حيث أكد بدوره على أن المؤسسات التي تعمل على تنفيذ مثل هذه البرامج، إنما تحاول بقصد أو بدون قصد، إعادتنا إلى إسلوب العبودية والرق البائدين، بدلاً من أن تحافظ على كرامة العمال، من خلال البحث عن مشاريع، يتم من خلالها توفير فرص عمل دائمة أو مؤقتة لهم.

مجتمعنا الفلسطيني بحاجة إلى من يأخذ بيده ويقوي عزيمته، ويشد من أزره، لا أن يمتهن ويحط من كرامته، ويذله مقابل توفير لقمة عيش له ولأسرته، ربما في وقت هو في أمس الحاجة للنقد المادي لتسيير أمور حياته.

وشدد على أهمية قيام المؤسسات الحريصة على مساعدة الطبقة العاملة، أو المزارعين، أو الفلاحين، أو المتضررين من أبناء الشعب الفلسطيني، بالبحث عن مشاريع يتم من خلالها توفير فرص عمل، وترك قضايا توزيع المساعدات العينية من مواد تموينية وغيرها، للوزارات والمؤسسات الحكومية مثل وزارة الشؤون الاجتماعية، والتموين، وأيضاً المؤسسات الخيرية العاملة في هذا المجال.

وقال البياري إن للاتحاد وجهة نظر في هذه القضية، وسيعمل كل ما بوسعه على محاربتها مع الجهات الرسمية، في حال تفشيها وانتشارها، وذلك من منطلق عدم وجود أي نص في قانون العمل الفلسطيني، أو أي قانون في العالم يتحدث عن عمل مقابل غذاء، وإنما الحديث يجري فقط عن عمل مقابل أجر مادي.

وطالب المؤسسات العاملة على مثل هذه البرامج برفضها، حتى وإن كانت مفروضة من قبل الممولين أنفسهم، لأن الممولين هم المستفيدون أولاً وأخيراً من المشاريع والبرامج التي ينفذونها في فلسطين، من خلال حسم ما نسبته تتراوح ما بين ٢٥٪ إلى ٤٥٪، عن كل مشروع على اعتبار أنها دراسات جدوى، أو رواتب مشرفين أجانب، أو فوائد أو ما شابه ذلك.

وأمام كافة هذه الآراء والتباينات في المواقف، يبقى العامل في ظل انعدام فرص العمل، وسوء الأوضاع المعيشية، وغلاء الأسعار، هو الفيصل في الموضوع من حيث مدى قبوله أو رفضه لهذه البرامج، والتي أرجع الكثير منهم قبولها إلى قول المثل الشعبي » عصفور في اليد، ولا عشرة على الشجرة«.

إعلامية استغلت من قبل مؤسسات ومكاتب صحفية

كتبت:مرفت عوف

في زحمة الحياة وبعد التخرج مباشرة وتحقيقا لفرحة عمل قد يجلب على تلك الاسرة المتواضعة مردوداً مادياً يساهم في جلب القوت اليومي لاهلها اضطرت ك.ج خريجة قسم الصحافة والاعلام أن تعمل بوعود لم تكفل لها بعد عدة شهور إلا بضعة شواقل وصل أعلى مؤشر لها ٢٠٠ شيقل.

عملت ك . ج مع أحد المكاتب الصحفية التي يديرها صحفيون يفترض ان تكون علمتهم تلك المهنة احترام حقوق الآخرين ومناصرتهم بدلاً من استغلال واستنزاف طاقاتهم من أجل جمع المادة على حساب أحلام وجهود شباب تخرجوا من الجامعة وكلهم أمل ان ينصفوا ماديا .

بدأنا الحديث مع ك.ج عن أوضاعها الحالية في العمل لكنها آثرت أن تتكلم عن تلك الشهور القاسية التي استنفدها فيها أصحاب العمل، تقول ك . ج » كنت أعمل ثماني ساعات يوميا في هذا المكتب الصحفي وكنت أعد المواد الصحفية دون أن اعلم اين تذهب ، وتضيف » كان حلم نشر اسمي على المادة التي أعدها كبيراً لكن حاجة أهلي لمردود قليل عن تلك المادة كان يجبرني على قبول تلك الأوضاع القاسية.

تصمت ك . ج وتعيد ذاكرتها لوعود رجل متعلم يدعي الثقافة والعلم وله قلم وقراء..وعود كاذبة كما وصفتها كلما مر يوم عليها زاد مرض حلمها وتضيف: كنا نعمل كموظفين رسميين وكان هو يطلق علينا لفظ متدربين ورضينا لكنه لم يرض حتى بمقابل بثمن مواصلات قد يساعدنا على الاستمرار ولو لوقت ما ، ولم يتوقف الحال هنا بل كنت اعتصر ألما عندما أر موادي الاعلامية منشورة في وسائل الاعلام ويكتب تحتها أو فوقها اسم غير اسمي.

خرجت من دون أن أنال أي حق من حقوقي وصدقت أني كنت في فترة تدريب كما كان يطلق عليها وفرحت كثيراً عندما اعتقدت انني سأتوظف في مؤسسة اعلامية أخرى أطلقت الشعارات الرنانة بايفائها بالمستلزمات المادية والمعنوية للعاملين وتضيف « بالطبع لم نكن نحتاج لفترة تدريب ثلاثة شهور وتحملنا تلك الشهور الثلاثة والشعارات الرنانة في آذاننا من أجل ثمانمائة شيقل» .

عقد يشل حركتنا

نصت قوانين العالم على ضرورة إبرام عقد بين صاحب العمل والعامل وذلك لضمان حقوق كل منهما ، لكن الذي حدث مع متحدثتنا غير ذلك فقد ابرم العقد لنهب حقوقها كعاملة تقول ك.ج « ينص عقد العمل الذي وقعته على احتكاري لمدة خمس سنوات وفي حالة رغبتي في الانتقال لعمل آخر ألزم بدفع خمسة آلاف دولار تعويضاً لصاحب العمل عن تركي العمل معه»، وتتسأل ك . ج هل أجاز قانون العمل الفلسطيني ذلك؟، وتضيف إن لم يجز ذلك فقد أجاز قانون الحياة الصعب الرضوخ لهؤلاء وقبول شروطهم السيئة.

حدث ولا حرج عن استغلال تلك الفتاة بعد إبرام هذا العقد الأسود كما سمته ، فهي التي تعمل من الساعة الثامنة وحتى الثالثة بعد الظهر حسب الاتفاق تضطر لاعطاء مزيد من الوقت دون أن تحاسب على أجرة هذا الوقت ، تقول ك.ج « لو تجاوزت تلك المعيقات التعامل مع رب عمل يعمل في غير تخصصه وكأي مؤسسة الاستغلال عن استثمارية لابد من انجاز العمل بصرف النظر عن أشياء كثيرة »، اقتضت الامانة المهنية لتلك الفتاة أن تعمل أو بالأحرى تكمل جوانب نقص العمل بجهدها ووقتها من أجل مصلحة العمل .

سألنا ك.ج إذا ما كانت تتقاضى مكافآت أو علاوات بعد ثلاث سنوات عمل .. ضحكت وقالت «لا أريدها أريد فقط حقي في راتب يلبي أساسيات الحياة فقط».

خرجت ك .ج عن نطاق الحديث عن خصوصيتها وقالت (لست وحدي التي اتعرض لهذا الظلم فزميلتي م تعمل منذ عامين تحت بند بطالة حكومية وهو نظام درج في انتفاضة الأقصى وأن كان هدفه مساعدة العاطلين عن العمل من أبناء المجتمع الفلسطيني في توفير مصدر رزق مؤقت في ظل أوضاع اقتصادية صعبة بسبب الاحتلال والحصار والاغلاق فإن البعض من أصحاب النفوذ والسلطة استغل تلك السياسة الحكومية في تسيير مصالحه الخاصة حيث تعمل زميلة ك . ج تحت هذا البند لكنها تتقاضى القليل منه بطريقة شخصية لا تمت لقانون البطالة بشيء.

تقول ك.ج: في ظل تكدس الخريجين وتضاؤل الفرص وغياب القانون أجبرت على تحمل هذا الوضع كما غيري من العاملين ، وتضيف » ظروف أبي العاطل عن العمل منذ عشر سنوات ومصاريف أخوتي الأربعة تجبرني على تحمل المزيد من هذا الظلم ولا أقول سوى حسبي الله ونعم الوكيل.